

أثر الاستخبارات على صنع القرار

ترجمة: يوسف محمد

تأليف

روبن آكروس

جوزيه ميجويل بلاسيوس

٢٠٢١







أثر الاستخبارات على صنع القرار

www.cstd.site

cst-developement@protonmail.com

ترجمة: يوسف محمد

تأليف

روبن آكروس

جوزيه ميجويل بلاسيوس

٢٠٢١

المحتويات

نبذة

يستعرض هذا المقال التقييم الاستخباري متعدد المصادر الصادر عن الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٧ بعنوان "السيناريوهات الأسوأ في الشرق الأوسط الأضيق نطاقاً" والافتقار إلى الاستجابة على مستوى السياسات رغم ذلك التحذير. تنبأ تقرير SIT-6577/07 ببعض الأحداث وقدم إنذارًا مبكرًا عما بات يُعرف لاحقًا بالربيع العربي، وكذلك الإرهاب الموجه ضد الأوروبيين، وزيادة أعداد اللاجئين والمهاجرين داخل الاتحاد الأوروبي. يطرح المقال تحليلًا بعديًا للأحكام والنتائج العامة لأخطر إصدار استخباري مفرج عنه من الاتحاد الأوروبي، ويناقش السؤال التالي بصورة أساسية: لماذا لم يكن هذا الإنذار فعالًا؟

مقدمة

من الشائع القول بأن الغرب بصفة عامة والاتحاد الأوروبي بصفة خاصة كانوا غير مستعدين لسلسلة الأحداث المعروفة باسم العربي (٢٠١٠ - ٢٠١١)، إذ طالما ردد الباحثون والصحافيون ذلك[i]، وهو أمر شائع أيضًا بين العديد من السياسيين[1]. يستهدف هذا المقال إجراء تقييم بعدي أو ذا أثر رجعي على التقرير الاستخباري متعدد المصادر المفرج عن سريته تحت عنوان: "السيناريوهات الأسوأ في الشرق الأوسط الأضيق نطاقاً"[2]، مع التركيز على الغياب الواضح للاستجابة على مستوى السياسات لهذا التحذير.

---

[1] *سبتمبر 2011، اعترف آلان جوبيه، الذي سيصبح فيما بعد وزير الخارجية الفرنسي، في فعالية نظمها مجلس الشؤون الخارجية بأن "الربيع العربي أخذنا على حين غرة " Council for Foreign Relations, The Arab Springs*

[2] Council of the European Union, SIT-6577/07, dated 12 July 2007. Declassified version: Council of the European Union, 7636/17, dated 5 July 2017. أُفرج عن التقرير بناء على طلب كاتب هذا المقال ويمكن العثور عليه على الرابط

أعد هذا التقرير جهاز وحدة التحليل الاستخباري المدمجة (وهو عبارة عن دمج لجهازين، الأول استخبارات مدنية والثاني استخبارات عسكرية) (SIAC) التابع للاتحاد الأوروبي، وتم تعميمه على وكلاء استخبارات الاتحاد الأوروبي في الثاني عشر من يوليو ٢٠٠٧. من خلال استعراض التقرير يتضح افتقاره إلى التأثير على صانعي القرار في الاتحاد الأوروبي - رغم التحذير الواضح من العواقب الممكنة لوقوع أزمة ما في منطقة الشرق الأوسط على أوروبا – وهو ما حدث لثلاثة أسباب:

أولًا: توقع التقرير صعودًا للإرهاب الموجه ضد الأوروبيين، وزيادة في أعداد اللاجئين والمهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي، كما حذر من مخاطر التفكك الاجتماعي والفوضى كبدائل محتملة للنظم المستبدة في المنطقة، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على السياسات. **ثانياً**: التقرير مثال على الاستخبارات الجيدة التي لا تؤثر على صنع القرار. **ثالثاً**: التقرير أول مثال جدي لوثيقة استخبارية يُفرج عنها من قِبل الاتحاد الأوروبي.[3]

يأتي التقييم البَعدي للاستخبارات عقب الفشل عادة وليس النجاح. وهو ما يفسر لماذا يتم ربط التحليلات البعدية، من حيث التعريف بالكتابات المتعلقة بالإخفاقات الاستخبارية عادة. على سبيل المثال، حين وقع حادث إرهابي في باريس في الثالث عشر من نوفمبر ٢٠١٥، ذُكرت المصطلحات التالية في أحد مقالات مجلة *NATO Review Magazine*: "التقرير البَعدي عبارة عن تقييم خلل وقع أثناء عمل الاستخبارات أدى إلى فشل قوات الأمن في كشف أو منع هجوم"[4]. كما يربط ريتشارد ج. هيور التحليل البَعدي بالإخفاقات الاستخبارية أيضًا، حيث أشار إلى السؤال المركزي المرتبط بالتحليل البَعدي قائلًا:

---

[3] هنالك تقرير وحيد لاستخبارات مركز العمليات SITCEN (INTCEN) أفرج عنه سابقًا، عبارة عن منتج استخباري قصير حديث، تقرير عاجل رقم EEAS 00179/11 بتاريخ 22 أغسطس 2011 عن الوضع في ليبيا. وفي تلك الحالة - فيما يتعلق بالوقائع فقط - المبنية على مصادر مفتوحة تم الإفراج عنها. نظام الإفراج المعقد الذي يستخدمه مجلس الاتحاد الأوروبي، الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية والمؤسسات الأوربية الأخرى، يتطلب موافقة جميع الدول التي شاركت في الوثيقة، مما يجعل من إنهاء إجراءات الإفراج بنجاح أمرًا بالغ الصعوبة

[4] Edoardo Camilli “The Paris Attacks”.

"يُطرح سؤال أساسي في أي تحقيق بَعدي لإخفاق استخباري: بالنظر إلى المعلومات المتاحة في ذلك الوقت، هل كان بمقدور المحلل توقع ما سيحدث؟ يعتمد تقديم تقييم موضوعي عن الأداء الاستخباري على القدرة على تقديم إجابة موضوعية عن هذا السؤال"[5].

ومع ذلك، فإن فرضية ارتباط وجوب إجراء التحليل البَعدي، بعد كل فشل استخباري، وتسليط الضوء على عيوب الاستخبارات أصبحت مشكلة، ذلك بسبب انعدام إمكانية المقارنة مع الحالات الناجحة إذ لا يوجد تحليل بَعدي لهذه الحالات[6]. وفي نفس الوقت نحن نتفق مع توم هولاند في أن التحليل البَعدي يجب أن يقوده مبدأ الحيطة القائل بأن "من فوائد الإدراك المتأخر بأنه يُعلِمُ كل شخص في أي جانب يريد أن يكون"[7].

من ناحية أخرى، وكما أوضح مارك لوينثال، تظل هناك مناقشة مؤجلة تشمل الأطراف المعنية بالاستخبارات (صناع القرار، الإعلام، والباحثين الأكاديميين، والمجتمع المدني) وكذلك المجتمع الاستخباري عن "كيف يكون التحليل الاستخباري صحيحًا، كم مرة، وفي أي المواضيع؟"[8] بمعنى آخر: ما الاستخبارات الجيدة؟ الإجابة عن هذا السؤال والنقاش اللاحق من الأهمية بمكان أنه يُشكل توقعاتنا حول الأداء التحليلي. وفي سياق هذا التقرير، نعتبر الدقة التنبؤية للأحكام والتقييمات والطرق التي يتم نقل التحذير من خلالها (الوضوح، الظروف السياسية، التواصل الملائم في ظل الالتباس، معالجة العواقب ...إلخ) هي السمات الأساسية للممارسة التحليلية الجيدة. للإجابة عن سؤال ما هي الاستخبارات الجيدة؟ حدد مارك لوينثال عدة سمات: التوقيت المناسب، القابلية للفهم، والوضوح (التمييز بين ما هو معلوم وما هو مجهول وما

Heuer, *Psychology of Intelligence Analysis*, 166–7[5]

.Jervis, *Why Intelligence Fails*, 35[6]

.Holland, “The Politics of Intelligence Postmortems,” 438[7]

.Lowenthal, “Towards a Reasonable Standard for Analysis,” 304[8]



هو مقطوع به) والحاجة إلى أن تكون الاستخبارات متلائمة مع متطلبات العميل كميزة أساسية للاستخبارات الجيدة.[9] هذا التقرير مستوحى من عمل جريجوري تريفرتون وريتان مايلز[10].

حيث درس تريفرتون ومايلز من خلال هذا العمل غياب التفاعل على مستوى السياسات مع التقرير رقم NIE 15-90[11] الذي تنبأ بتفكك يوغوسلافيا قبل وقوعه بعام تقريبًا. حيث يحتمل أن يكون السؤال الأساسي لماذا تم تجاهل إنذار استراتيجي جيد؟[12] مهم لمجتمعات استخبارية أخرى تعمل على دعم نظم اتخاذ القرار، والتي تختلف كثيرًا عن تلك الموجودة بالولايات المتحدة. يجادل هذا المقال بأن رفع السرية عن تقرير SIT-6577/07 يكشف أن استخبارات الاتحاد الأوروبي لم تفشل في التنبؤ بالربيع العربي، وإنما كان هناك قصور في استقبال التحذيرات أو التفاعل على مستوى السياسات. فيما يخص الاستقبال الاستخباري، يجادل إيريك داهل بأن:

> الإجابة عن سؤال لماذا يستمع أو لا يستمع صناع القرار الاستخباري للاستخبارات لا يعتمد على ميول القادة أكثر من العاملين التاليين: اعتقادهم بخطورة الموقف أو التهديد القائم، وثقتهم في جدوى الاستخبارات المتلقاة. وكما سنرى لاحقًا من خلال السلوكيات والتصريحات العامة لمتلقي التقرير، سندرك أنه لا يوجد ما يدل على أن الرسائل الأساسية للتقرير تم تلقيها أو افتراضها.

---

9 See: Lowenthal, *Intelligence*, 213–6. See also: Lowenthal's, "Towards a Reasonable Standard for Analysis".

10 "Unheeded warning of war: why policymakers ignored the 1990 Yugoslavia estimate". The piece was first published by the Centre for the Study of Intelligence in 2015 and later it was published by Intelligence and National Security.

11 The NIE 15-90 was released on 18 October 1990 under the title "Yugoslavia transformed ". It has been declassified and, as of July 2017, it can be accessed from https://www.cia.gov/library/readingroom/docs/1990-10-01.pdf.

12 Treverton and Miles, "Unheeded Warning of War: Why Policymakers Ignored the 1990 Yugoslavia Estimate".

صنع القرار واستخبارات الاتحاد الأوروبي

يفسر ليسبيت هوغي وغاري ماركس اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي باستخدام نموذج "الحوكمة متعددة المستويات".[13] فالدولة لم تعد تحتكر مستوى اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، إذ انضمت لها أطراف أخرى كالمؤسسات العابرة للحدود القومية، الجهات شبه الحكومية، ومتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية. عند تقييم تقرير "السيناريوهات الأسوأ في الشرق الأوسط الأضيق نطاقًا" يجب الأخذ بعين الاعتبار جميع هذه الأطراف المساهمة بعملية صنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي.

عند إصدار تقرير SIT-6577/07 عام ٢٠٠٧ كان المجلس الأوروبي - يتألف من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء - هو الجهة الرئيسة في عملية صنع القرار في قضايا السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي (CFSP). عمليًا، تُناقش عملية صنع القرار في قضايا السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي وتُعد مسبقًا في مجلس الشؤون الخارجية، حيث يلتقي وزراء الشؤون الخارجية مرة كل شهر. على مستوى أدنى، تجتمع لجنة السياسة والأمن (PSC) - تتضمن جميع سفراء الدول الأعضاء - مرتين أسبوعيًا لمراقبة تطور الموقف الدولي. وهي اللجنة المنوطة بوضع التوصيات الممكنة على مستوى السياسات لمجلس الشؤون الخارجية وللمجلس الأوروبي.

يقول ستيفان لين، وهو دبلوماسي سابق عمل مديرًا لمنطقة البلقان وشرق أوروبا ووسط آسيا في الأمانة العامة للمجلس في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨،[14]: "بينما برز رؤساء الوزراء كممثلين رئيسيين للسياسة الخارجية، خسر وزراء الخارجية تأثيرهم في العقود الأخيرة" لذا فالأثر الرئيسي على مستوى الاتحاد الأوروبي أن مجلس الاتحاد "أصبح المؤسسة الاتحادية

---

13 See Hooghe et al., *Multi-level Governance and European Integration*.

14 See Stefan Lehne's biography in Carnegie Europe's site. Accessed from http://carnegieeurope.eu/experts/634 (10 September 2017).

المركزية فيما يتعلق بالسياسات الخارجية أيضًا"، وهو ما كان له عواقب هامة على دور الاستخبارات في عملية صنع القرار. إذ أن رؤساء الدول والحكومات لديهم القليل من الوقت "ويميلون إلى معالجة السياسة الخارجية عبر منظور قصير المدى يركز على الإعلام ومن منظور محلي" .ونتيجة لذلك "يعمل مجلس الاتحاد الأوروبي تحت ضغط زمني هائل، كما يعالج شؤون السياسة الخارجية في سياق إدارة الأزمات على الأغلب، مع استثناءات نادرة، حيث لا يوفي المجلس مهامه المتمثلة في رسم اتجاه استراتيجي للسياسة الخارجية للاتحاد".[15]

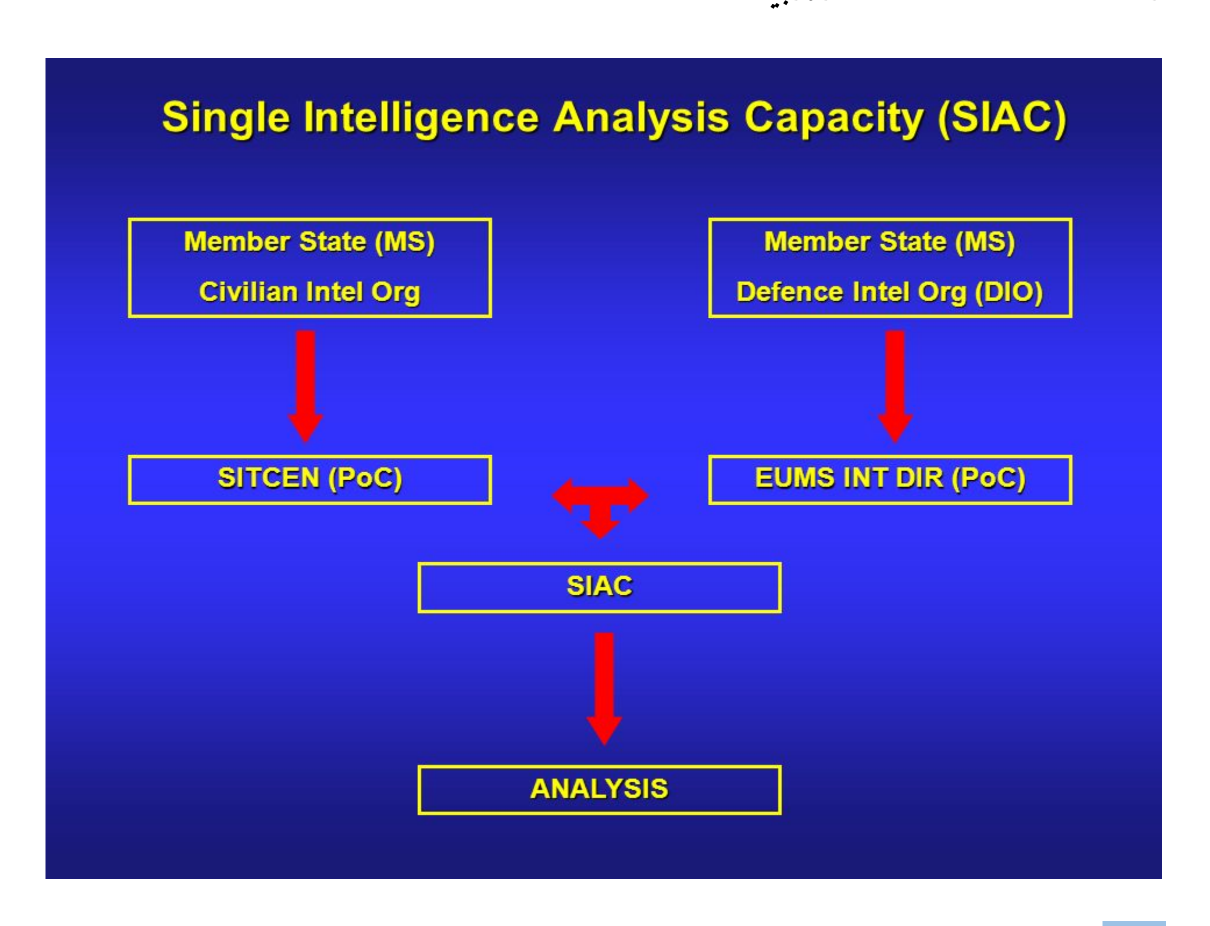
نظريًا، لعب الممثل السامي خافيير سولانا دور الداعم فقط في عملية صنع القرار في قضايا السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، وبرغم هذا فإن قدرته على المناورة زادت عمليًا مع الوقت. فقد كان سولانا حريصًا بشدة على عدم تجاوز روابط الإجماع القائم بين الدول الأعضاء، لكن في السنوات الأخيرة من فترة ولايته الطويلة تمتع باستقلال كبير، وخصوصًا على المستوى التنفيذي. من ناحية أخرى، أكد المسؤولون العاملون لدى سولانا في الأمانة العامة للمجلس على الاستمرارية بين الرئاسات الدورية المتعاقبة، إذ كانت الرئاسة (في بعض الأحيان تحت ضغط بعض الدول الأعضاء) لديها القول الفصل دائمًا في تحديد عناصر الأجندة. إلا أن سولانا ومكتبه انخرطوا بصورة كبيرة في الجانب الفني من تلك المهمة، وكان بالإمكان في أغلب الأوقات طرح بعض المقترحات.

كان دور المفوضية في إدارة العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي ضخمًا أيضًا، فعلى الرغم من أنها تتلقى التوجيه السياسي من المجلس الأوروبي إلا أن لديها ميزانيتها الخاصة، وعادة ما تتمتع نسبيا بقدر كبير من حرية التصرف. بالطبع كانت مشاركة المفوضية في إدارة الأزمات ضئيلة، لكن الشبكة الكثيفة للوفود الأوروبية والتي تغطي العالم بأكمله تقريبًا كانت جزءًا من بنية المفوضية، وكانت ترفع تقاريرها للإدارات العامة وخاصة إلى إدارة العلاقات الخارجية RELEX وإلى إدارة التوسع والتنمية. علاوة على ذلك، كانت السياسات التنظيمية التي ستدفع

[15] Lehne, “Are Prime Ministers Taking Over EU Foreign Policy?”

إلى التغييرات الإيجابية (التوسع، التعاون، التنمية، المعونة ...) لدى الدول المعرضة للخطر في نهاية المطاف بيد المفوضية.

مثَل مركز العمليات (SITCEN) مكون التحليل الاستخباري المدني في الأمانة العامة للمجلس، وعمل بصورة مباشرة مع الممثل السامي خافيير سولانا كجزء من إدارته. شكل مركز العمليات - بمشاركة نظرائه العسكريين: هيئة أركان الاتحاد الأوروبي EUMS، القسم الاستخباري (EUMS INT) - جهاز وحدة التحليل الاستخباري المدمجة (SIAC) وهو كيان افتراضي قادر على تقديم المنتجات الاستخبارية متعددة المصادر مبنية على مجموعة كاملة من المعلومات المتاحة. ذهبت جميع منتجات مركز العمليات إلى مجلس وزراء سولانا، وكان سولانا نفسه على اطلاع دائم على بعض الموضوعات ذات الأولوية بالنسبة له عبر المدير العام لمجلس الاتحاد الأوروبي ويليام شوبارت. كما أن مركز العمليات عبر إرساله الإنذارات لمكتب سولانا ومستشاريه فبالتالي تذهب هذه الإنذارات إلى هيئات اتخاذ القرار في قضايا السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي.



تُوزع جميع تقييمات جهاز وحدة التحليل الاستخباري المدمجة (SIAC) - والعديد من الوثائق الأخرى – على مركز العمليات والقسم الاستخباري للجنة السياسة والأمن بحيث يمكن أن تصل أيضًا إلى أعضاء مجلس الشؤون الخارجية (وزراء الخارجية)، والمجلس الأوروبي (رؤساء الوزراء / الرؤساء) في حال إعادة توجيهها من خلال المندوبين الدائمين بالاتحاد الأوروبي، أو مشاركتها عبر مؤسسات الدول المعنية - سواء المدنية أو الاستخبارات العسكرية - التي تتلقاها في الحالة المعتادة. قد يكون تأثير التحليلات الاستخبارية على مواقف دول بعينها هائلًا، وبالأخص في بعض الدول صغيرة ومتوسطة الحجم، ويكون أقل بالنسبة للدول الكبرى التي كان لها دور قيادي غير رسمي في قضايا السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي خاصة ذات الأهمية الاستراتيجية. بجانب تقارير مركز العمليات SITCEN، تتلقى الدول الأعضاء منتجات مؤسساتهم الاستخبارية المحلية أيضًا، ومن المنطقي توقع أن يكون لها مصداقية أكبر بالنسبة للدول الكبيرة.[16]

عام ٢٠٠٧، تلقت المفوضية جزءا فقط من المنتج العام لمركز العمليات SITCEN، وكذلك الإدارة العامة للشؤون الخارجية، والإدارة العامة للتوسع (فيما يتعلق بمنتجات الدول المرشحة والدول المحتمل ترشحها)، والإدارة العامة للهجرة والشؤون الداخلية (فيما يتعلق بتقارير مكافحة الإرهاب)، فقد كانت الإدارات العامة كلها معنية.

إعداد التقرير

أُطلق المشروع في فبراير ٢٠٠٧ من خلال مدير مركز العمليات ويليام شابكوت، مع الإعلان أن الغرض من المشروع اكتشاف أسوأ السيناريوهات الممكنة والمسارات التي تؤدي إليها. تشير الفكرة المسيطرة إلى أنه بغض النظر عن المظهر المستقر لأنظمة المنطقة، إلا أن معظمها غير

[16] وفقًا لسابينا لانج هنالك تقرير مستقل ومحايد وموضوعي قدمته الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، ودعمته بقوة وزارة الخارجية السلوفينية، كان سيمكن العديد من الدول الأعضاء التي ليس لديها القدرة على الاستثمار في رفع التقارير والتحليلات على مستوى السياسات الكلية للاتحاد الأوروبي، أن يُبلغوا بموضوعية عند الانضمام إلى عمليات اتخاذ القرار.

مستقرة على الأرجح. ففي ظروف معينة قد تُطلق أزمة ما في دولة منهم سلسلة من التفاعلات تؤثر على المنطقة بأكملها.

عندما أُطلق المشروع كان الاتفاق مع جهاز وحدة التحليل الاستخباري المدمجة (SIAC) قد بدأ سريانه. في يونيو ٢٠٠٦، قرر الأمين العام أن جميع المصادر التحليلية المدنية والعسكرية التي تقع تحت تصرفه ستنتج تقييماتها في المستقبل بصورة مشتركة استنادًا إلى أفضل المعلومات المتاحة، بما فيها المعلومات السرية ذات الطابع المدني والعسكري التي تتداولها الدول الأعضاء. وبالتوازي مع اتفاقية وحدة التحليل الاستخباري المدمجة (SIAC) التي بدأ تنفيذها يناير ٢٠٠٧، أُنتج تحليل استخباري مشترك وفقًا لـ "برنامج عمل (...) إذ يتم تحديد كل فصل بالاتفاق مع رؤساء الدول"[17]. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لمكوني الاستخبارات إصدار أوراق في موضوعات لا يتضمنها برنامج العمل، بصورة مستقلة أو بالتعاون بينهم. كان هنالك اختلاف اصطلاحي بين الفئتين الرئيسيتين من المنتجات الاستخبارية، فالتحليلات المتضمنة في برنامج العمل يطلق عليها تقييمات، ويتم تلقيها كرقم تسلسلي حيث تُنتج الوثائق من خلال الأمانة العامة للمجلس ودائمًا ما يكون سفراء القسم الاستخباري للدول الأعضاء في قائمة التوزيع، أما الوثائق المنتجة خارج إطار العمل فيمكن تسميتها مذكرات أو تقارير عاجلة وليست تقييمات، وتحمل رقم يبدأ بـ SIT (بالنسبة لوثائق مركز العمليات) أو رقم يبدأ بـ EUMS (بالنسبة للوثائق الاستخبارية لجهاز وحدة التحليل الاستخباري المدمجة).

أُنتج تقرير SIT-6577/07 تحت قيادة مركز العمليات SITCEN في إطار عمل اتفاقية جهاز وحدة التحليل الاستخباري المدمجة (SIAC)، وساعدت المفوضية قيادة مركز العمليات واستخبارات وحدة التحليل في تصميم المشروع مثلما جرى توضيح ذلك في الصفحة الأولى. نظرًا إلى طبيعة الورقة، يبدو واضحًا أن الإدارة العامة للشؤون الخارجية كانت هي الإدارة العامة المعنية.

---

[17] *Council of the European Union, "Annual Report ..." (2008), 98*

بدأ العمل على هذا المشروع في نهاية فبراير ٢٠٠٧، لكن المنتج لم يصدر إلا في بداية يوليو حيث استغرق الانتهاء منه وقتا طويلًا، حوالي أربعة أشهر ونصف. سبب ذلك على الأرجح أن المشروع لم يكن حساسا للتوقيت، وربما كانت الأوراق المدرجة على برنامج العمل ذات أولوية.

كانت درجة التصنيف الأصلية "سري"، على الرغم من أنه لم تستخدم معلومات حساسة على ما يبدو[18]، إلا أن درجة التصنيف ترجع إلى حساسية المحتوى. إذ أنها -في حال الكشف عنها- قد تُتخذ كمؤشر على موقف الاتحاد الأوروبي. عام ٢٠٠٧، كانت وثائق الاستخبارات تصدر بنفس التصميم كباقي وثائق المجلس، وهو ما قد يؤدي إلى الالتباس، ولكن من ناحية أخرى ظلت دائرة المتلقين صغيرة. وبغض النظر عن الممثل السامي سولانا ومجلس وزراءه، والذي يتلقى كل منتجات جهاز وحدة التحليل، كانت تُوزع نسخ أيضًا على وحدة السياسات، والمبعوث الخاص بعملية السلام للاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط، ومفوضية الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية.

تحليل المحتوى

تنبأ تقرير SIT-6577/07 - بصورة أساسية - بما بات يُعرف بالربيع العربي. كما تنبأ بالإرهاب الموجه ضد أوروبا، كذلك تنبأ بتزايد تدفق اللاجئين تجاه الاتحاد الأوروبي نتيجة لعدم الاستقرار في المنطقة. كما أفرد التقرير احتمال فشل عملية السلام في الشرق الأوسط كأبرز المحفزات لسلسلة من الأحداث المشؤومة - وهو ما ثبت خطأه - كما لم يُدرج روسيا بين القوى الخارجية التي يمكن أن تؤثر بصورة فعالة على تطور الموقف في المنطقة، مع ذلك تبين أن معظم التوقعات كانت صحيحة. في هذا الجزء سنركز اهتمامنا على عناصر المحتوى التي كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على التحذير الذي أرادت الورقة نقله.

[18] لم يُفرج عن الملحق. ربما تضمن بعض المعلومات الحساسة، لكن على أي حال، لا توجد إحالة إلى الملحق في هيكل التقرير.



أسوأ السيناريوهات: ما الذي قد يتضمنه عنوان كهذا؟

يعد العنوان عنصرًا أساسيًا في أي ورقة بحثية، إذ تنشئ العناوين توقعات نفسية منطقية مقصودة وغير مقصودة لدى القراء، شُرح عنوان تقرير SIT-6577/07 "السيناريوهات الأسوأ في الشرق الأوسط الأضيق نطاقًا" في أول ثلاث فقرات من التقرير، إذ تم تعريف السيناريو الأسوأ بأنه "حدث أو مجموعة من الأحداث التي تؤثر سلبًا على المصالح الحيوية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء"[19]. كما اعتبر التقرير "الشرق الأوسط الأضيق نطاقًا" المنطقة بين مصر وإيران (مع استبعاد إسرائيل وتركيا)، وهي منطقة تقع تحت تأثير صراعين طويلين (الصراع العربي الإسرائيلي والصراع العراقي الخليجي).

كذلك يُعرِف التقرير "أفضل الحالات" كسيناريو تؤدي فيه التغيرات الكبيرة المتوقعة في الشرق الأوسط لدول المنطقة إلى "التغلب على تخلفها". يعد تحليل أسوأ سيناريو، أو تطور السيناريوهات المتطرفة ذات العواقب الضارة، ممارسة شائعة في العديد من سياقات اتخاذ القرار بما فيها السياق العسكري والكارثي والطوارئ والتخطيط الإداري لاختبار مدى احتمالية تفاعل الاستراتيجيات المطبقة حاليًا في موقف سيئ مفترض، وكذلك من أجل التخطيط بشكل استباقي لخلق استجابة تخفف الآثار السلبية لتلك السيناريوهات. ومع ذلك، فإن توظيف السيناريوهات الأسوأ قد لا يكون مقاربة مفيدة بالنسبة للاستخبارات الاستراتيجية أو بالنسبة لصنع القرار.

فبتصنيف تلك السيناريوهات كأسوأ أو أفضل الحالات يعالج التقرير طرفي المقياس البعيدين، إلا أن هناك اختلاف دلالي بين جيد/ سيئ (كصفات)، **وأفضل من أو أسوأ من** (كصفات مقارنة) والأفضل/ الأسوأ (كصفات تفضيل)، و "الحكم على حدث أو ظاهرة ما بـ (أسوأ) يتطلب منظورًا مقارنًا"[20]. وهو ما يثير التساؤل عما إذا كان يجب تصنيف السيناريوهات المتوقعة بشكل مختلف؛ فهنالك تدرج بين سيء وبين الأسوأ (سيء للغاية). يلاحظ لي كلارك أنه "بمجرد أن يقنع الناس أنفسهم بأنهم قد تخيلوا الأسوأ، يتوقفون عن تخيل المزيد من الاحتمالات"[21].

---

[19] في الواقع، لا يعتبر التعبير المستخدم في التقرير صحيحًا بالكامل "مجموعة من الأحداث التي تؤثر سلبًا" ربما "سيئ"، لكن "الأسوأ" هي آخر مرحلة في موقف سيئ؛ عندما تأتي جميع الأشياء السيئة سويًا.

[20] *Clarke, Worst Cases, Pos 888.*

[21] *Ibid., Pos 347.*



يُعرِف كان ووينر السيناريوهات بأنها: "محاولات للوصف التفصيلي لأثر افتراضي نتيجة أحداث قد تؤدي إلى موقف ممكن عقلياً"[22]. فوفق هيرمان كان؛ عراب رسم وتحليل السيناريو، يتعامل صناع القرار أو المخططون مع قضايا دولية ويؤسسون لسياسات بعيدة المدى، لذا عليهم أن يتخذوا قرارات وأن يضعوا خططًا في الحاضر لكن لا يمكنهم التفكير والتخطيط لكل شيء. لهذا يكون عليهم "محاولة النظر في مجموعة من الاحتمالات ذات الصلة، وأن يتذكروا أهمية اختبار الاحتمالات التي قد تبدو غير مرجحة، لكن لها عواقب مرغوبة بشدة - أو كارثية - إذا وقعت[23].

هنالك عدد من المقاربات للسيناريوهات والأساليب المتعلقة بها. على سبيل المثال - وفقًا لجيرمون س. جلين The Futures Group International [24]:

يميل هيرمان كان إلى التفكير وفق ثلاث سيناريوهات بديلة تنطبق على أي موضوع:

1. الخلو من المفاجأة أو استمرار الأعمال المعتادة التي تستنبط من الاتجاهات القائمة مع التفاعل بينها.
2. أسوأ السيناريوهات المبنية على سوء الإدارة أو الحظ السيء.
3. أفضل السيناريوهات المبنية على حسن الإدارة والحظ الجيد.

ومع هذا لم يسلم هذا المنهج من الانتقاد، إذ أوصى مركز The UK's Foresight Horizon Scanning Centre باستكشاف مجموعة من السيناريوهات المنطقية، و "تجنب الوقوع في فخ تحديد ثلاثة سيناريوهات تتطابق مع الوضع الراهن والوضع النموذجي وأسوأ سيناريو. إذ أن ذلك المنتج يزيد من خطر رفض السيناريوهات المتطرفة".[25]

كتب مايكل أوبنهايمر كذلك عن أهمية رسم سيناريوهات بديلة متعددة، على الرغم من أنها غير قابلة للتوقع أو قابلة للتنفيذ بالنسبة لصانعي القرار. لكن يمكن جعلها "أكثر تجاوبًا مع إشارات الإنذار المبكر نحو اتجاهات جديدة"، ومساعدة صانعي القرار "المثقلون بالضوضاء الناتجة

---

[22] Kahn and Wiener, The Year 2000, 262.

[23] Kahn, "The Alternative World Futures Approach," 104.

[24] Glenn and The Futures Group International, "Scenarios".

[25] Foresight Horizon Scanning Centre, Scenario Planning: A Guidance Note, 11.

عن تدفق الأحداث الجارية من خلال تمييز الإشارات والتركيز عليها واختبار سياسات الوقاية أو التشجيع".[26]

يقترح مايكل هاندل أن - بالنسبة للمجتمع الاستخباري - الخوف من الفشل الاستخباري من المحتمل أن يؤدي إلى اعتماد الفرضيات والتحليلات وفق أسوأ ما يمكن أن يباشره الخصم (مقاربة السيناريو الأسوأ). ومع ذلك، فعندما يتم توظيفه أكثر من مرة "يمكن أن يصبح تحليل السيناريو الأسوأ مهربًا سهلًا من المسؤولية التحليلية، ويقلل من جودة تحليل التهديد"[27]. كذلك يوضح عمل كين بوث Strategy and Ethnocentrism سببين وراء توقع السيناريو الأسوأ: فالسيناريو الأسوأ يسهل تحديده مقارنة بالحالة الأكثر احتمالًا، كما يحرر المحلل من الشعور بالذنب إذا ما وقع السيناريو الأسوأ[28].

يجادل مارك لوينثال - فيما يتعلق بجدوى تحليل السيناريو الأسوأ - أنه على عكس مخططي الدفاع الذين يكلفون القوات بالقتال، إلا أن أسوأ السيناريوهات كأداة تحليلية، قد يكون مغالٍ في تقديره وأقل نفعًا[29]. كذلك، وفقًا لتوماس فينجر، فإن تحليل السيناريو الأسوأ يمكن أن يكون بلا جدوى، بل وذو نتائج عكسية عند تطبيقه على القضايا غير العسكرية[30].

قطعًا، قد يكون تحليل السيناريو الأسوأ ذو نتائج سلبية إذا ما تجاهل صناع القرار التحذيرات. وإذا افترضوا أنه نمط يستخدمه المحللون حتى لا يفشلوا في إنذارهم، أو أن درجة احتمالية السيناريو الأسوأ أعلى من المفترض[31]. من ناحية أخرى تكون مقاربة السيناريو الأسوأ طريقة جيدة لجذب انتباه صناع القرار إلى التهديدات التي قد لا تكون على رأس القائمة في أجندتهم في تلك اللحظة، أو عندما يؤدي استقرار الوضع الراهن إلى خفض درجة الحذر. في ظل غياب

[26] .Oppenheimer, *Pivotal Countries, Alternate Futures*, Pos. 1409

[27] .Handel, *"Intelligence and the Problem of Strategic Surprise,"* 21

[28] .Booth, *Strategy and Ethnocentrism*, 122–3

[29] .Lowenthal, *Intelligence*, 225

[30] .Fingar, *Reducing Uncertainty*, 72

[31] .George and Bruce, *Analyzing Intelligence*

عدد كافٍ من الوثائق المفرج عنها، من الصعب القول ما إذا كان تصميم السيناريوهات الأسوأ ممارسة شائعة يقوم بها جهاز وحدة التحليل الاستخباري في ذلك الوقت.

المقاربة الإقليمية: الربيع العربي كامتداد لصراع

استخدم تقرير SIT-6577/07 منهجية تَشَكُل الصراع الإقليمي (RCF) لوضع أسوأ السيناريوهات، أحد المصادر الثلاثة التي استخدمها التقرير في هوامشه مقالة رينهود ليندرز "Regional conflicts formations: is the Middle East next" التي نشرت عام ٢٠٠٧ في دورية Third World Quarterly. حيث استفاد المقال منهجياً من مقاربة تشكل الصراع الإقليمي لدراسة الترابط بين العراق وسوريا ولبنان. ويعرف تشكل الصراع الإقليمي بأنه "مجموعة من الصراعات العابرة للحدود الوطنية التي تشكل روابط تقوية متبادلة مع بعضها البعض عبر منطقة ما"، وهو ما يولد صراعات مستعصية أوسع.[32]

وفقًا لأرمسترونج وروبن "نشأ تشكُل الصراع الإقليمي RCF عبر علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية تشمل الأطراف الدولية وما دون الدولية"[33]. واكتسب تشكُل الصراع الإقليمي خصائصه عبر تشابك وتفاعل عناصر تشمل التنافس الأمني الإقليمي بين الدول الإقليمية، والضعف المؤسسي داخل الدولة، والاقتصاد غير الرسمي بين الدول، والشبكات الاجتماعية، وكذلك المجموعات المسلحة العابرة للحدود، والجريمة المنظمة، وتهريب البضائع والأفراد، والموارد الطبيعية، والتجنيد وتهريب السلاح[34]. يبدو التقرير متشبعًا بفكرة أنه إذا ما أثرت أزمة على دولة ما، فمن السهولة امتداد تلك الأزمة إلى الدول المجاورة التي تطلق تفاعلات متعاقبة عبر الشرق الأوسط الأضيق نطاقًا.

---

[32] *Armstrong and Rubin, Conference Summary, 1*.

[33] *Ibid., 5*.

[34] *Ibid., 5–7*.

وقد أشار كتّاب أرمسترونج وروبين، الذي أشرنا إليه سابقاً في الورقة السابقة كمرجع في تقرير SIT-6577/07، عن تشكل الصراع الإقليمي إلى أن:

> عدد متزايد من الأدلة البحثية يدعم فرضية أن تلك النزاعات تقوي بعضها البعض عبر المنطقة. وقد وجد معهد ستوكهولم البحثي للسلام الدولي في مراجعتهم السنوية لعام ٢٠٠٢ أن إحدى عشر من خمسة عشر من النزاعات المسلحة الكبرى "امتدت" إلى الدول المجاورة لها - ومن ثم تنتمي إلى ما يسمونه بـ "مُركبات الصراع الإقليمي". وتؤكد دراسة أخرى لجيمس مردوخ وتود ساندلر أنه ليس فقط الدول المجاورة معرضة للصراع، وإنما يعانون غالباً بنفس قدر التأثير الاقتصادي لتلك الدول الناشطة في الصراع.[35]

حدد تقرير SIT-6577/07 مصر وإيران والأردن والمملكة العربية السعودية وسوريا الأطراف الإقليمية الرئيسية أو اللاعبين عبر الشرق الأوسط الأضيق نطاقًا. وبالنسبة للأطراف العابرة للحدود ذكر التقرير صراحة الأكراد والشيعة والإخوان المسلمين والمنظمات الجهادية الإرهابية كالقاعدة كأهم تلك الأطراف في المنطقة.

اعترف التقرير بدور الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كأطراف دولية هامة في المنطقة. في نفس الوقت، أكدت استطلاعات الرأي المذكورة في التقرير الصورة السلبية عن الولايات المتحدة وإسرائيل بالنسبة للرأي العام العربي. ودعمت تلك النتيجة أحد الخطوط الجدالية للتقييم، حيث ذكر أن أيًا من اللاعبين الإقليمين الرئيسيين يفوز بالرأسمال الرمزي عندما "يهزم أو يقاوم أو يرفض التعاون" مع إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (أو عندما يدعمون الفلسطينيين). وعلى نفس المنوال، خلص تقرير أصدره **مركز زوغبي** في ديسمبر ٢٠٠٦ بعنوان 5 Nation Survey of the Middle East إلى أن المواقف العامة للعرب تجاه الولايات المتحدة

[35] *Armstrong and Rubin, Conference Summary, 4.*

ساءت وصارت أشد صلابة"، ثم لخص نتائجه في العبارة التالية: "الصراع الدائر في العراق وفلسطين عمق الصدع العربي-الأمريكي، مصحوبًا بارتفاع التكلفة من الجانبين".[36]

ذُكر لاعبون إقليميون آخرون بوضوح في تقرير جهاز وحدة التحليل الاستخباري المدمجة، وهم الصين والهند، حيث تم تعريفهما على أنهما لاعبين اقتصاديين وشركاء محتملون لدول الشرق الأوسط. في حين لم ترد إشارة واحدة لروسيا كلاعب دولي في الشرق الأوسط. مع أن روسيا -بدعمها العسكري لقوات النظام السوري وكذلك بعلاقتها مع إيران- لطالما كانت لاعبًا رئيسيًا في منع انهيار نظام الأسد.[37]

البنية، والبَيِّنات، والنتائج الرئيسية:

SIT-6577/0 هو تقرير عدد كلماته 2764 كلمة (بما في ذلك العنوان، وبدون الملحق) ومنسق داخليًا وفق التنسيق المتبع من المنظمات الاستخبارية الأوروبية الأخرى - كلجنة الاستخبارات المشتركة البريطانية JIC[38]، حيث يبدأ بأحكام عامة أولًا، ثم فقرات مرقمة متتالية تشمل عناوين فرعية مختلفة. وينقسم التقرير إلى ثمانية أقسام:

1. مقدمة.
2. التهديدات.
3. الأطراف.

[36] Zogby International, *"5 Nation Survey of the Middle East," 2*.

[37] *Sladden et al., Russian Strategy in the Middle East, 5*

[38] *من المفيد مقارنة وثيقة مركز العمليات SITCEN مع تقييم اللجنة الاستخبارية المشتركة البريطانية JIC المفرج عنه مؤخرًا. انظر على سبيل المثال:*

International terrorism: impact of Iraq, *dated, 13 April 2005*

4. البيئة.
5. امتداد الصراع.
6. طوارئ محتملة قد تؤدي إلى أسوأ السيناريوهات.
7. نتائج.
8. ملحق (غير مفرج عنه).

يُلخص جدول (1) الأحكام الرئيسية للتقرير والفرضيات والقوى الدافعة الرئيسية والاتجاهات والحالات الطارئة الممكنة التي تؤدي إلى أسوأ السيناريوهات. يتيح الحكم الرئيسي الثالث (k3) للتقرير والنتائج لمحة عن مخاوف انفجار الشرق الأوسط الأضيق نطاقًا نتيجة لانهيار النظم القائمة الموالية للغرب والتي قد عفا عليها الزمن في الغالب. تنبأ التقرير بصورة أساسية، كما ذكرنا سابقًا، بما بات يُعرف بالربيع العربي، وبزيادة نسبة الإرهاب الموجه ضد الأوروبيين وتدفق اللاجئين كعاقبة لامتداد الصراعات عبر منطقة الشرق الأوسط. وقد عزا التقرير الدافع الرئيسي - والذي من المحتمل أن يكون قد أدى لتلك النتائج - إلى فشل عملية السلام في الشرق الأوسط في نهاية المطاف. وهو ما اتضح خطأه، على الرغم من أنه يمكن الجدال بأن تحليل عملية السلام في الشرق الأوسط وعلاقته بفوز أو خسارة الرأسمال الرمزي للأطراف الرئيسية ما يزال صالحًا إلى الآن[39].

تبدو أحداث الربيع العربي صدى للحكم الرئيسي الرابع (k4):

يمكن أن تمتد الأزمات المحلية في الشرق الأوسط الأضيق بسهولة من بلد إلى آخر وتحول إلى أزمات ذات طبيعة إقليمية سريعًا[40].

---

[39] *فيما يخص التطورات الأخيرة المتعلقة بقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل انظر:* *http://www.aljazeera.com/news/2017/12/trump-jerusalem-decision-latest- updates-171212081649751.html*

[40] *انظر SIT-6577/07 FINAL.*

يبدو هذا الحكم مبنيًا بصورة جزئية على فرضية وحدة فضاء المعلومات المدعوم جيدًا، والمذكورة صراحة في التقرير: "بفضل الجزيرة، والمحطات الفضائية الأخرى والإنترنت وجدت الدول المنفردة من المستحيل تقريباً عزل أراضيها عن تدفق الأخبار والتعليقات القادمة من خارج حدودهم وغير الخاضعة لسيطرتها." يأخذ الحكم في الاعتبار أيضًا تشكل الصراع الإقليمي ونتائج امتداد الصراع.

يتنبأ الحكم الرئيسي الأول (k1) ويحذر من عواقب أزمة كبرى في المنطقة:

> سيتضرر التأثير الغربي غالباً في حال حدوث أزمات هائلة تؤثر على المنطقة، وبالنسبة لأوروبا فالآثار المحتملة هي: تعطيل إمدادات الطاقة، وصعود للإرهاب الموجه ضد الأوروبيين، وأعدادا متزايدة من اللاجئين والمهاجرين ممن يحاولون دخول الاتحاد الأوروبي[41].

كان التقرير في أغلب الأحيان صحيحًا فيما يتعلق بالإرهاب، فالدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) - الملقبة بداعش أو ISIS - أصبحت في الواقع تهديدًا رئيسيًا لأمن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتبنت مسؤولية سلسلة من الهجمات الإرهابية التي استهدفت المدنيين في أوروبا. وقد أتى صعود تنظيم الدولة في سوريا نتيجة لعوامل مختلفة عقب التظاهرات ضد الحكومة السورية عام ٢٠١١، منها الانسحاب الأمريكي من العراق، واستفحال الصراع السوري ليتحول إلى حرب أهلية، وطول الحدود السورية العراقية ضمن عوامل أخرى[42]. وعندما دخل تنظيم الدولة سوريا أراد السيطرة على جبهة النصرة (المجموعة التابعة للقاعدة في سوريا حتى يوليو ٢٠١٦)[43] دون نجاح.[44]

---

[41] انظر SIT-6577/07 FINAL.

[42] Carlino, “Jihadist Exploit Syrian Turmoil,” 8.

[43] انظر: https://www.counterextremism.com/threat/nusra-front-jabhat-fateh-al-sham

[44] Pichon, Understanding the rise of ISIL/Da’esh (the Islamic State), 2

وقد عرَّف التقرير المجموعات الجهادية المتأثرة بالقاعدة كأطراف غير حكومية هامة في اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، وبالنسبة لسوريا فالأكثر احتمالًا كبديل لنظام الأسد السلطوي. إما حالة من الفوضى الشاملة أو نظام إسلامي.

على الرغم من ذلك، فإن النظام لم ينهار، كما أوضح آفي ميلاميد: بنهاية ٢٠١١ لم تعد الحرب في سوريا صراعًا داخليًا وإنما تطورت إلى "حرب سنية شيعية، وحرب بالوكالة بين محوري الأسد-إيران، والدول السنية بقيادة المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا"[45]. كذلك تنبأ التقرير بتزايد أعداد اللاجئين نتيجة للحالة الطارئة في سوريا.

باعتبار تدفق اللاجئين والمهاجرين نتيجة رئيسية لأزمة ما في المنطقة، في يونيو ٢٠١٦ أفاد تحليل مركز Pew للأبحاث بما يلي:

يتسبب الصراع في سوريا في هجرة ملايين المواطنين من أماكنهم منذ اندلاع التظاهرات ضد حكومة الأسد منذ أكثر من خمس سنوات. يقدر عدد السوريين النازحين بنحو 12.5 مليونا، وهو العدد الذي يعادل ستة من كل عشرة مواطنين في تعداد السكان منتصف عام ٢٠١١.[46]

بالنسبة للدول الأوروبية تمثلت نتيجة الحرب في ارتفاع حاد في طلبات اللجوء من للسوريين. فوفقًا لأعداد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تم تلقي إجمالي 952511 طلب لجوء إلى أوروبا في الفترة بين أبريل ٢٠١١ ويوليو ٢٠١٧ (البيانات تشمل ٢٨ دولة عضو بالاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى النرويج وسويسرا)، رغم أن "أغلبية من هربوا من الصراع استضيفوا في الدول المجاورة لسوريا". [47]

[45] Avi Melamed, Inside the Middle East, Pos 2498.

[46] انظر: http://www.pewresearch.org/fact-tank/2016/06/13/about-six-in-ten-syrians-are-now-displaced-from-their-homes

[47] UNHCR, Syria Assilum Applications, 2017 http://data.unhcr.org/syrianrefugees/asylum.php

وبالنسبة لإمدادات الطاقة، فإن نظرة عن كثب لآثار الثورات العربية على أوروبا تقدم صورة أقل تأثرًا مما جرى تصوره في بداية الأمر، إذ يخلُص تقرير صدر عام ٢٠١٤ عن معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة إلى ما يلي:

على الرغم من حدوث العديد من الاضطرابات وارتفاع أسعار النفط، خاصة بعد اندلاع الثورة الليبية في ٢٠١١، وعندما تصاعدت المخاوف من مواجهة عسكرية محتملة بين إيران والولايات المتحدة في بداية ٢٠١٢، إلا أن الآثار قصيرة المدى على سوق النفط والغاز الناتجة عن الأحداث الأخيرة كانت أقل خطورة مما كان يُخشى منه. لم يقوض الربيع العربي استقرار منتجي النفط الكبار في الخليج إنما استحث زيادة أسعار النفط عوامل سياسية وجيوبوليتيكية ثبت أنها مؤقتة. وأظهرت أسواق النفط والغاز مرونة نسبية في ملئ فجوة العرض وإعادة توجيه تدفق تجارة النفط والغاز.[48]

جدول ١: لقطات من *Sit-6577/07*	
أحكام عامة	
الحكم الرئيسي الأول	"سيتضرر التأثير الغربي في حال حدوث أزمات هائلة تؤثر على المنطقة في الغالب، بالنسبة لأوروبا فالآثار التالية محتملة: انقطاع إمدادات الطاقة، صعود الإرهاب الموجه للأوروبيين، أعداد متزايدة من اللاجئين والمهاجرين ممن يحاولون دخول الاتحاد الأوروبي"
الحكم الرئيسي الثاني	"النموذج الديمقراطي الغربي ليس نموذجًا جذابًا للشعوب في الشرق الأوسط الأضيق. شعوبية جديدة محددة؛ متجذرة في الإسلاموية السياسية والعداوة الشديدة للغرب هي البديل الأكثر مصداقية للنظم الحالية".
الحكم الرئيسي الثالث	"تخدم مصالح القيادة الحالية بصورة أفضل بفضل الوضع الراهن. قد تفيد التغييرات الأطراف الفاعلة من غير الدول. ونتيجة لذلك، فإن التفكك الاجتماعي بل وحتى الفوضى احتمالات حقيقية في العديد من دول المنطقة"
الحكم الرئيسي الرابع	"يمكن أن تمتد الأزمات المحلية في الشرق الأوسط الأضيق بسهولة من بلد إلى آخر وتتحول إلى أزمات ذات طبيعة إقليمية."
الحكم الرئيسي الخامس	"لن يتأثر النفوذ الهندي أو الصيني ولو حتى بصورة طفيفة على الأرجح. قدرة كلا منهما على استغلال تطور الوضع نسبيًا ستعتمد على الموقف المستجد نتيجة للأزمة. كما أن الفوضى المنتشرة ستعرض إمدادات الطاقة للخطر وهو الأمر الحيوي للبلدين"
فرضيات	
ضعف الوعي القومي عبر المنطقة	
أغلب خطوط الصدع هي داخل الدولة في العام العربي	
يمتد الصراع عبر الحدود	
أغلب النظم في الشرق الأويط عتيقة سياسيًا	

[48] *El-Katiri, Fattouh, and Mallinson, The Arab Uprisings, 1*

مركزية الصراع الفلسطيني
مع أخذ هذا كله في الاعتبار، النجاح الاقتصادي والظروف الجيدة لدى الأغلبية هي مفاتيح الاستقرار
سكان الشرق الأوسط معادون لأمريكا والغرب
ليس لروسيا علاقة سياسية بالشرق الأوسط (ضمنًا).
القوى الصاعدة كالصين والهند ربما يكون لها دور ستلعبه في المستقبل.
القوى الدافعة الرئيسية
استقرار (أو إضعاف) النظم الموالية للغرب.
دور الأطراف دون الدولية (المجموعات الجهادية والإخوان المسلمون وغيرهم)
صعود الخلافات الشعبوية والإثنية/ الطائفية
الرأسمال الرمزي (مكاسب وخسائر)
الانقسامات الداخلية في الدولة
دور الأطراف الأجنبية في الانقسامات داخل الدول
تدفق الأخبار والآراء عبر فضاء معلوماتي عربي واحد
المجتمعات العابرة للحدود (الأكراد واللاجئين والقبائل ..إلخ
الاتجاهات
صعود الإسلامية الشعبوية
امتداد الصراع والأزمات
التفتت؛ خطوط صدع محددة
السنة والشيعة
العرب وغير العرب
الفقراء والأغنياء
موالاة ومعادة إسرائيل والولايات المتحدة والغرب
طوارئ تؤدي إلى أسوأ السيناريوهات (تفيد منها الأطراف دون الدولية)
١. فشل عملية السلام في الشرق الأوسط. ٢. انهيار العراق بعد انسحاب الولايات المتحدة: الرابحون الرئيسيون معارضو الوجود الأجنبي العسكري والأكراد ٣. هجوم للحلفاء الغربيين على إيران ٤. انهيار النظام في سوريا يؤدي إلى إما نظام إسلامي أو فوضى شاملة. ٥. انهيار النظام في مصر، يصبح الإخوان المسلمون النظام اللاحق على الأرجح. ٦. انهيار النظام في الأردن. ٧. انهيار النظام في المملكة العربية السعودية.

المصادر (مذكورة في التقرير) الأدلة الداعمة مذكور في المصادر التالية: public opinion polls by global attitude Project (2007) and (2007) Zogby. *International (2007); uncHr briefing (2007); third World Quarterly*

صيغة تقديرية

تستخدم الصيغة التقديرية في الأحكام العامة المذكورة سابقاً التي تتضمن بصورة رئيسية كلمات مثل "محتمل" و "من المرجح" والتي ترتبط باحتمال رقمي قيمته من 50 إلى 70 بالمئة وفقًا لإرشادات تنسيق جهاز وحدة التحليل الاستخباري المدمجة (نسخة ٢٠١٤). كما يستخدم معيار عدم اليقين الخاص بمخابرات الدفاع البريطانية مجموعة مماثلة من نطاق الاحتمالات المرتبطة بالمؤشرات اللغوية محتمل أو مرجحي بينما يحدد توجيه مجتمع الاستخبارات الأمريكي رقم 203 نطاق يمتد من 55 إلى 88 بالمئة لنفس المصطلحات الكيفية.

تطرح المؤلفات الحديثة[49] توصيات مختلفة في موضوع مشكوكية التواصل في التحليل الاستخباري للمنظمات الاستخبارية مثل التحقق من فعالية التواصل مع صناع القرار، هل المصطلحات التي يستخدمها المحللون لها نفس معنى تلك التي ينسبها إليهم صناع القرار؟ واستخدام احتمالات عددية بدلًا من الاحتمالات اللفظية[50]. يُظهر أحد تحليلات تكرار الكلمات بالنسبة لإشارات الاحتمال اللغوية في التقرير استخدامًا قويًا لكلمة "يمكن" (21 مرة) و "محتمل" (13 مرة)، واستخدامًا أقل للكلمات المرتبطة بالترجيح، مثل: "ربما" (5 مرات)، و "مرجح" (6 مرات)، بينما استخدمت كلمة "سوف" ضمن جملة "ربما سيكون" مرة واحدة للإشارة إلى جملة تنبؤية قوية بخصوص طبيعة العوامل الدافعة لـ "انقسامات قائمة في الشرق الأوسط". بينما لم تستخدم المؤشرات الأقوى للاحتمالية والترجيح مثل: (جدًا/ مرجح بشدة/ محتمل، مستبعد، أكيد ...إلخ).

---

[49] .*"Dhami et al., "Improving Intelligence Analysis with Decision Science*

[50] .*Ibid., 754-6*

الآثار

في سبتمبر ٢٠١١، قال وزير الخارجية الفرنسي ألان جوبيه:

" أعترف أنه لفترة طويلة جداً خضعت علاقتنا مع جنوب وشرق المتوسط لهدف حفظ الاستقرار مهما كان الثمن. ومنذ فترة طويلة جداً ونحن نميل إلى اعتبار النظم المستبدة حصوناً ضد التطرف".[51]

وهذا هو بيت القصيد، في عام ٢٠٠٧ كان الوضع الداخلي في أغلب دول "الشرق الأوسط الأضيق نطاقاً" ينظر إليه دون قلق. ولم يول الاتحاد الأوروبي جهداً خاصاً استعداداً لتغُيرات جذرية في المستقبل فالاستمرارية من أجل الاستقرار كانت المحرك الفاعل لتصرفات الاتحاد الأوروبي.

في عام ٢٠٠٧، تركزت سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط على عملية السلام بصورة أساسية. فقد أدى الفوز الانتخابي لحماس في يناير ٢٠٠٦ إلى تشكيل حكومة فلسطينية جديدة برئاسة اسماعيل هنية وحظر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وأطراف غربية أخرى التعاون مع الحكومة الفلسطينية وجميع الهيئات الفلسطينية الخاضعة لسيطرة الحكومة[52]. ووصلت عملية السلام في الشرق الأوسط إلى طريق مسدود على الرغم من محاولات الاتحاد الأوروبي إبقائها على قيد الحياة.

في يونيو ٢٠٠٧ بعد شهور من احتداد الصدام بين أعضاء حماس وفتح فرضت قوات حماس سيطرة كاملة على قطاع غزة وأزاحت مسؤولي حركة فتح الذين كانوا حتى ذلك الوقت يحتلون مناصب قوية في الأجهزة الأمنية. رداً على ذلك أقال عباس الرئيس الفلسطيني إسماعيل هنية وعين رئيس وزراء جديد مقرب إلى فتح. كانت الظروف مواتية أخيراً لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط لذا أعلن الرئيس بوش في السادس عشر من يوليو ٢٠٠٧ مبادرة سلام أمريكية جديدة ستتبلور لاحقاً في مؤتمر أنابوليس (27 نوفمبر ٢٠٠٧). أما النقطة الهامة

---

[51] CFR event

[52] *عام 2003 صنف الاتحاد الأوروبي حماس جماعة إرهابية، وهو ما قامت به الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية من قبل.*
انظر Council Common Position 2003/651/CFSP of 12 September

الثانية في المنطقة فكانت لبنان، حيث أصبح الوضع غير مستقر بعد مقتل رئيس الوزراء رفيق الحريري (فبراير 2005) وهو ما أدى إلى الانسحاب الكامل للقوات السورية المتمركزة في البلاد منذ الحرب الأهلية اللبنانية.

في هذا السياق، يمكن قراءة التقرير كحجة في صالح استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط وبذل المزيد من الجهد لجعلها تنجح نظراً إلى أن خلاف ذلك سيؤدي إلى عواقب خطيرة على المنطقة بأكملها. من ناحية أخرى، حذر التقرير من التركيز المفرط على عملية السلام ونسيان مصادر أخرى للخطر (الوضع الداخلي في سوريا ومصر على سبيل المثال). أخيرًا، يُذكِر التقرير القراء بأن البديل الأكثر احتمالًا للنظم الحالية هو حتماً الشعبوية "المتجذرة في الإسلاموية السياسية والعداوة الشديدة للغرب". وبهذا المعنى، ستكون هنالك قائمة من المؤشرات المحتملة لتأثير التقرير:

(أ) تركيز الاتحاد الأوروبي على عملية السلام في الشرق الأوسط.

(ب) نقاش سياسي عن بلدان الشرق الأوسط يختلف عن النقاش الإسرائيلي/ الفلسطيني واللبناني، وفي المجلس الأوروبي، ومجلس الشؤون الخارجية أو القسم الاستخباري.

(ج) إشارات علنية بضرورة الإصلاح في دول المنطقة.

(د) إشارات علنية لخطر سيطرة الإسلاميين على بعض بلدان المنطقة. (أو بدلًا من ذلك، جهود للتواصل مع القادة الإسلاميين في تلك الدول).

(هـ) تغييرات في أولويات المفوضية نحو بلدان المنطقة.

يُعد الممثل السامي هو المتلقي الرئيسي للتقرير، وبالنظر إلى سلوكه (أنشطته العامة) لا نرى أي إشارة على أن الرسالة الرئيسية للتقرير تم تلقيها أو تصورها. بالطبع كان جزء كبير من أنشطة سولانا المتعلقة بالسياسة الخارجية، كما هو الحال مع الدبلوماسيين رفيعي المستوى، تحدث خلف الأبواب المغلقة ولا نجد لها أثرًا في المصادر المنشورة. وبجانب كونه الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، كان سولانا بحق قائدًا من الطراز العالمي ذو شبكة واسعة من الاتصالات مع مسؤولين على أعلى مستوى. ولكي نعرف بدقة، ولو بشكل جزئي، ما الذي ناقشه معهم سيتوجب انتظار نشر مذكراتهم[53].

[53] مقابلة هاتفية مع Enrique Mora رئيس مجلس وزراء الممثل السامي سولانا السابق خلال ولايته.

أغلب أنشطة سولانا في النصف الثاني من ٢٠٠٧ كانت مرتكزة على التحضير لمؤتمر أنابوليس. إذ حضر قمة رباعية في التاسع عشر من يوليو ٢٠٠٧، وفي بداية سبتمبر قام بجولة إلى عدد من دول الشرق الأوسط (إسرائيل، فلسطين، الأردن، مصر). وفي نهاية الشهر نفسه التقى سولانا في بروكسل بوزير الخارجية التركي وناقش معه عملية السلام في الشرق الأوسط والموقف في العراق وأفغانستان. في الثاني عشر من نوفمبر، زار مصر مرة أخرى للقاء الرئيس مبارك ووزير الخارجية أبو الغيط فكان الانطباع العام لدى سولانا بأنه ما زال يرى مصر شريكًا رئيسيًا في جعل عملية السلام تنجح. وهو ما يؤيده زيارة ويليام شابكوت مدير مركز العمليات إلى القاهرة في منتصف سبتمبر[54].

لا يوجد جديد فيما هو منشور عن مواقف سولانا في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧. بعد أيام قليلة من صدور تقرير SIT-6577/07 أثنى الممثل السامي على الرسائل غير الغامضة في الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوش في السادس عشر من يوليو قائلًا: "إنه خطاب لا يتحدث فقط عن حل الدولتين، وإنما يعطي طمأنينة حوله، ويذهب إلى أبعد من ذلك بالحديث عن كيفية التحقيق العملي لهذا النموذج وتلك الرؤية على الأرض". ومع كل جهوده ج المتمركزة على إنجاح مؤتمر أنابوليس، أصبح موقف سولانا في الشهور التالية متماشيًا تمامًا مع مواقف الولايات المتحدة. كان سولانا دائمًا ملتزمًا بالعمل مع حلفاء الغرب التقليديين في المنطقة، والذين كان أغلبهم، حسب تقرير مركز العمليات، في موقف هش. حتى وإن كان سولانا واثق تمامًا في تحليل مركز العمليات إلا أن حرية الاتحاد الأوروبي في المناورة كانت مقيدة تمامًا حيث تولت الأطراف الفلسطينية الجديدة السلطة للتو في ظل إطلاق الولايات المتحدة لمبادرة سياسية كبرى.

اجتمعت لجنة السياسة والأمن خمس مرات في الفترة ما بين 12 يوليو وبدء الإجازات الصيفية للمجلس في بداية أغسطس. ولم تكن قضايا الشرق الأوسط محل نقاش في أي من تلك الاجتماعات. فقط أبدى مجلس الشؤون الخارجية انتباهًا متواضعًا نحو الشرق الأوسط الأضيق نطاقًا في اجتماع يوليو وبقية الفصل الثاني من عام ٢٠٠٧. في يوليو وأكتوبر ونوفمبر كانت هنالك نقاشات حول عملية السلام في الشرق الأوسط ولبنان، والتي وافق أعضاء الاتحاد

---

[54] According to MENA news agency, Cairo, in English 1215 gmt 17 September 07.

الأوروبي خلالها على الدعم الكامل لمبادرة بوش. كان النهج المعتمد في لبنان مبنياً على دعم سيادة الدولة واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها واستقرارها. بالنسبة للاتحاد الأوروبي، كانت إمكانية التدخل الخارجي (بصورة رئيسية في سوريا) هي المصدر الرئيسي لزعزعة الاستقرار هناك.

في نوفمبر، كان هنالك اجتماع وزاري للشراكة الأوروبية المتوسطية. لكن لم تعكس النتائج المتفق عليها أي تغير في النهج الأوروبي نحو المنطقة. و في نفس الشهر، أصدر الممثل السامي استراتيجية جديدة للعمل في قضية السلام في الشرق الأوسط مبنية على فكرة مفادها: "أن التطورات الأخيرة قد أوجدت شعوراً بالتفاؤل الحذر"، وحاولت الاستراتيجية استغلال الزخم الجديد في عملية السلام لإحراز تقدم ملحوظ[55].

في النهاية، تبنت المفوضية الأوروبية في النصف الأول من عام ٢٠٠٧ ملفات الاستراتيجية القُطرية لدول المنطقة. لكن لم تعكس تلك الملفات أي تأثير لتقرير مركز العمليات وما تم بلورته في الحقيقة هو وجهة نظر المفوضية حول تلك الدول وقت صياغة التقرير. لا يمكننا العثور على أي حس بالإنذار أو التحذير في ملفات الاستراتيجية. ففي حالة سوريا على سبيل المثال، سنجد العبارة التالية: "كانت الدولة مستقرة سياسياً واقتصادياً منذ تولي الرئيس بشار الأسد في عام ٢٠٠٦"[56]. أما بالنسبة لمصر فقد أعلنت الورقة بتفاؤل:

> على مدى العشرين سنة الماضية أحرزت مصر تقدماً ضخماً في إعادة بناء الأمن الداخلي والخارجي، والمضي قدماً في الإصلاح الاقتصادي الذي كان يسير ببطء في البداية ولكن بطموح خلال التسعينات وبقوة متجددة منذ يوليو 2004. لطالما كان الإصلاح الاجتماعي في المؤخرة لكن ينظر إليه الآن كأولوية.

---

[55] *بناء الدولة من أجل السلام في الشرق الأوسط: إحدى استراتيجيات عمل الاتحاد الأوروبي. ورقة مشتركة كتبها خافيير سولانا الممثل السامي للاتحاد الأوروبي ومفوض السياسة الخارجية بينيتا فيريرو والدنر. نوفمبر ٢٠٠٧.* Link

[56] *European Union, Syrian Arab Republic. Strategy Paper 2007–2013, 2*

لماذا لم يكن التحذير فعالاً؟

إذا ما نظرنا إلى تقرير SIT-6577/07 على ضوء النتائج التي توصل إليها تريفرتون ومايلز في مقالهما يوغوسلافيا NIE يمكننا أن نلحظ أوجه شبه كبيرة وبعض الاختلافات البسيطة. لأول وهلة يمكننا افتراض أن أوجه الشبه تشير إلى الخصائص الجوهرية للوظيفة التحذيرية للاستخبارات، بينما ترتبط الاختلافات في الغالب بالثقافات المختلفة والاحتمالات وأدوار الأجهزة التحليلية التي تنتجها في عملية صنع القرار الخاصة.

في كلا الحالتين، يمكننا مراجعة وثائق أُنتِجت استجابةً لمبادرة إدارة أجهزة استخبارية وليس بناءً على طلب صناع القرار. في عام 1990 كان مارتن فان هافن، ضابط الاستخبارات القومي ممثل عن أوروبا في مجلس المخابرات القومي الأمريكي، الشخص المسؤول عن تقديرات الاستخبارات القومية لملف يوغسلافيا. في ٢٠٠٧ أمر ويليام شابكوت، مدير مركز العمليات، بإنتاج تقرير SIT-6577/07 خارج إطار عمل برنامج الستة أشهر ودون أي طلب صريح من متلقين في المستقبل وكان هذا على الأغلب نوع من "الخطيئة الأصلية" لكلا الوثيقتين. يوضح جول جيني[57] أن نظام الإنذار "يمكنه فقط أن يكون فعالًا إذا ما تولى رئيس المكتب المسؤولية الكاملة عن التحليل، وأرسل رسائل واضحة للمنظمة عن أهمية اتخاذ إجراءات وقائية"، أما بالنسبة لصناع القرار، يكون من الصعب تبني تحليل لم يطلبوا العمل عليه.

تمثل المشكلة الثانية في أن صدور التقريرين حدث حين كان صناع القرار مشغولين في مشاكل هامة وليس لديهم طاقة إضافية للالتفات إلى قضايا جديدة. فالولايات المتحدة كما يذكرنا تريفرتون ومايلز "كانت منشغلة بقضيتين ملحتين، الاستعداد لحرب في الخليج الفارسي والحفاظ على الاتحاد السوفييتي متماسكًا، من غير الممكن لصناع القرار أن يكرسوا انتباههم لغيرها. لكن بالنسبة للكثيرين، كانت حرب الخليج تستهلكهم كليا"[58]. ركزت أجهزة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي الصغيرة جدًا بدورها في ٢٠٠٧ على غرب البلقان. حيث

---

[57] تم مقابلتهم بواسطة الكاتب. بين عامي 2011 و2016، كان جولي جيني هو المسؤول الرئيسي عن آلية الإنذار المبكرة في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، بداية من رئاسة قسم Conflict Prevention ، و Peacebuilding and Mediation 's Division ، ولاحقًا مدير وحدة Security Policy and Conflict Prevention.

[58] Treverton and Miles, "Unheeded Warning of War: Why Policymakers Ignored the 1990 Yugoslavia Estimate," 515.

كانت النقاشات حول الوضع النهائي لكوسوفو متصدرًا، بجانب ثلاثة ملفات ذات أولوية في الشرق الأوسط وهي: المفاوضات النووية مع إيران حيث كان للممثل السامي دورا بارزا، عملية السلام في الشرق الأوسط، ولبنان. وكان من غير المحتمل الترحيب بأي دعوة لصرف الانتباه والموارد إلى أهداف جديدة.

تتعلق المشكلة الثالثة بصعوبة التفاعل مع التحذيرات عندما يكون للمتلقي وجهة نظر مختلفة جذريًا. ويزداد الأمر سوءًا خاصة عندما يكون متخذي القرار هم أنفسهم "خبراء متخصصون" كما كان الحال مع تقديرات الاستخبارات القومية الخاص بيوغوسلافيا عام 1990. أما بالنسبة لتقرير SIT-6577/07 فإن حوالي نصف المسؤولين المذكورين في قائمة التوزيع كانوا من بين خبراء الاتحاد الأوروبي البارزين في شؤون الشرق الأوسط.

المشكلة الرابعة والأكثر أهمية كانت التوقيت. كتب روبرت جرفيس قائلًا: "حتى تكون الاستخبارات موضع ترحيب ويكون لها تأثير، يجب أن تصل في الوقت المناسب أي عندما يكون القادة محاصرين بالمشكلة لكنهم لم يبنوا تصوراتهم بعد"[59]. وهو عكس ما كان عليه الحال في كل تلك التقارير. ففي حالة يوغوسلافيا "بجانب أحداث أخرى قائمة فرضت نفسها في صيف وخريف1990، فحتى بالنسبة لأزمة يبدو حصولها أكيد، كان ما زال هنالك احتمال أن تقع بعد عام، لذا كان من غير المحتمل أن تصبح أولوية قصوى"[60]. أما بالنسبة لتقرير SIT-6577/07 فلم يكن هنالك جدول زمني مبدئي حتى، وكما كتب جولي جيني "لم ينقل أي إحساس بالإلحاح، ولا حتى بالتوقيت: لم يذكر التقرير في أي جزء إذا ما كانت تلك السيناريوهات يمكنها أن تحقق في الأشهر أو السنين أو العقود القليلة التالية"[61].

[59] Jervis, Why Intelligence Fails, 167.

[60] Treverton and Miles, "Unheeded Warning of War: Why Policymakers Ignored the 1990 Yugoslavia Estimate," 515–6.

[61] مقابلة بواسطة الكاتب.

يمكن القبول بتزايد احتمالية أن يتخذ صناع القرار تصرفًا مبنيًا على تحذيرات الاستخبارات، عندما تتضمن تلك التحليلات فرصا"[62]. مع ذلك، "لم تتضمن تقديرات الاستخبارات القومية أي فرص للولايات المتحدة لتؤثر على النتائج"[63]، وهو ما جعل الاستفادة من المعرفة التي وصلتهم من الصعوبة بمكان. ويمكن قول المثل بالنسبة لتحليل مركز العمليات. وهو ما يصفه جوال جيني قائلًا: "لا يمكن اتخاذ إجراءات بشأنه" (...). تجربتي تقول أنه بدون مجموعة واضحة من التحذيرات الواقعية، معقولة التكلفة (محددة الوقت/ التكلفة/ الرأسمال السياسي)، وتوصيات محددة زمنيًا، فإن تلك التحذيرات سيتم تجاهلها"[64]. في كلا الحالتين اتبع محللو الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أفكار شيرمان كنت التي تفضل أن تكون بعيدة نسبيًا عما يمكن تسميته "نصيحة سياسية" والامتناع عن تقديم أي نوع من التوصيات. لقد كان هذا هو الأمر الصحيح الذي يجب القيام به من وجهة النظر الاستخباراتية التقليدية، لكنهم دفعوا ثمن ذلك من ناحية التأثير.

مشكلة أخيرة قد تكون متعلقة بالرسالة الكارثية التي عبر عنها كلّا من التحليلين. لاحقًا، اعترف تريفرتون ومايلز بأن "تقديرات الاستخبارات القومية التي تطرح شيئًا إيجابيًا يمكن التعاطي معه في غرفة العمليات، قد تكون أكثر نفعًا". الإعلان عن كارثة وشيكة هو دعوة للصمود أكثر من الفعل، وهذا هو السبب وراء اقتناع جوال جيني البديهي بأن " المنظمات (الكبرى) لديها ميل متأصل نحو تجاهل أسوأ السيناريوهات"[65].

إلى تلك النقطة كل شيء كان عاديا. لم يكن لوثيقة الولايات المتحدة أي أثر، غالبًا لنفس الأسباب التي من أجلها فشل نظراؤهم في الاتحاد الأوروبي في لفت انتباه صانعي القرار الأوروبيين. وهو ما يطرح وجود ثقافة استخبارية شائعة وعابرة للأطلسي، مبنية على مبادئ متشابهة تُبدي أوجه قصور شبيهة. ولكن هنالك اختلافات أيضًا، تحديدًا بسبب الحجم والوسائل

---

[62] Treverton and Miles, *"Unheeded Warning of War: Why Policymakers Ignored the 1990 Yugoslavia Estimate," 507*.

[63] *Ibid*.

[64] *مقابلة بواسطة الكاتب*

[65] *Ibid*.



شديدة الاختلاف بين نظم (مؤسسات) استخبارات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بجانب الأدوار التي يضطلع بها كل منهم في عملية صنع القرار.

يتذمر تريفرتون ومايلز من المسافة الهائلة بين محللي الاستخبارات وصانعي القرار. قائلين: "إذا كان معدوا تقديرات الاستخبارات القومية متصلين بصورة أفضل بصناع القرار، لربما كان بإمكانهم إعداد تحليلات أكثر قرباً واتصالًا باهتمامات صانعي القرار، وهو ما يؤدي إلى تصرف أكثر واقعية"[66]. على الرغم من ذلك فعند النظر إلى الاتحاد الأوروبي لم يشكل الأمر مشكلة خطيرة، فأجهزة السياسة الخارجية المكونة بصورة رئيسية من الأمين العام للمجلس وبعض الأطراف من المفوضية التي شكلت هيكلًا صغيراً حيث عرف المسؤولون بما فيهم محللو الاستخبارات بعضهم البعض جيدًا ويلتقون بصورة دورية. ينتمي ويليام شابكوت، مدير مركز العمليات، إلى الدائرة الداخلية لمستشاري سولانا المقربين كما كان على وعي تام باهتمامات ومحددات صانعي القرار في الاتحاد الأوروبي. هذا هو السبب في فشل تقديرات الاستخبارات القومية الخاصة بيوغوسلافيا في اكتشاف العواقب الممكنة لانهيار يوغوسلافيا على مصالح الولايات المتحدة. لهذا السبب كان تقرير SIT-6577/07 متمركزاً بصورة واضحة حول أوروبا ودارساً جميع الاحتمالات بالنظر إلى عواقبها على الاتحاد الأوروبي.

هنالك اختلاف آخر يتمثل في التوزيع المختلف لكلا الوثيقتين، إذ نُشر تقدير الاستخبارات القومية على دائرة واسعة من مستخدمي الاستخبارات في واشنطن "وسرعان ما سُرب إلى النيويورك تايمز، حيث كشفت تغطيتها عن وجود آراء مختلفة بين المسؤولين في الولايات المتحدة". فبينما لم يكن للورقة تأثير حقيقي على عملية صناع القرار، لكن تم قراءتها والتعليق عليها. من ناحية أخرى، جرى تداول تقرير SIT-6577/07، عن عمد بين دائرة محدودة جداً من المتلقين. ربما كان وجوده مجهولًا لأغلب مجتمع الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي في بروكسل، ولم تكن السيناريوهات التي رسمها جزءًا من أي نقاش سياسي رسمي أو غير رسمي. لم يجري تسريبه مطلقًا، ولم يُعثر على أي إشارة له في الإعلام بما فيه الإعلام المختص بشؤون الاتحاد الأوروبي. وعند بداية الربيع العربي لم يبدُ أن أحدًا يتذكر أن مثل ذلك التقرير قد أُعد من قبل. هنالك معضلة جدية يواجهها ممارسو الاستخبارات بصورة متكررة: المقايضة بين

[66] *Ibid*.

الوصول إلى عدد كافٍ من صناع القرار لتحديد ما يجب فعله، وبين حماية المعلومات وتقليل خطر التسريب. وهو ما تم التغلب عليه هذه المرة لصالح التزام الحذر، الأمر الذي انعكس بصورة سلبية على أثر التقرير.

أخيرًا وليس آخرًا، ربما كان الافتقار إلى ثقافة سياسية خارجية للاتحاد الأوروبي يتشاركها أغلب المشاركين في عملية صنع القرار له أثر سلبي أيضًا على الإرسال والاستقبال الملائم للتحذير. فكما كتب ويليام شابكوت بعد سنوات من إصدار تقرير SIT-6577/07 "امتلاك مفاهيم ومبادئ مفهومة ومتشاركة بصورة مناسبة، هو عنصر هام لضمان تواصل ملائم بين مطلق التحذير ومتلقيه". لسوء الحظ، في ٢٠٠٧ "لم يمتلك الاتحاد الأوروبي أي مفاهيم أو مبادئ مكتوبة عن التحذير المبكر"، وهو ما كان يعني أنه "لا أحد كان مكلفًا به، وبالتالي لا أحد مسؤول عنه بمفرده". وحقيقة أن التقرير كان موجهًا لأجهزة الاتحاد الأوروبي وحدها دون الدول الأعضاء، لم يساعد في جعل ذلك التحذير مؤثرا أيضًا. حيث يعلق شابكوت:

> يجب أن نضع نصب أعيننا أن العديد من الدول الأعضاء يتبنون وجهة النظر القائلة بأن تلك هي مسؤولية أجهزة بروكسل ببساطة، أن تصف الموقف للدول الأعضاء، ومن ثم تحكم تلك الأخيرة إذا ما كان ذلك الموقف يستحق الاهتمام[67].

نتائج: دروس مستفادة

كما رأينا، كان SIT-6577/07 تقريرًا جيدًا مبنياً على معرفة عميقة بالموقف في المنطقة. وقدم تحذيرًا استراتيجيًا مع الوقت اللازم للمتلقي لاتخاذ إجراء وقائي ومع ذلك كان تأثيره ضئيلًا. وبعد سنوات عديدة عندما بدأ الربيع العربي بالفعل، كان الانطباع العام في الدوائر السياسية الأوروبية وبين صناع الآراء أن سقوط بعض أنظمة الشرق الأوسط أمر مفاجئ تمامًا.

يمكننا أن نستخلص من التحليل البعدي أن التقييم تنبأ في الغالب، وقدم إنذارًا مبكرًا عنما بات يُعرف لاحقًا بالربيع العربي بغض النظر عن إغفال تونس، التي اُعتبرت بصورة واسعة الشرارة التي أشعلت موجة التظاهرات عبر العالم العربي. على الرغم من أن ذلك الإغفال يعود بصورة أساسية للتعيين المفاهيمي للحدود الجغرافية للشرق الأوسط بناء على التقسيم الأصلي للعاملين

---

[67] *Shapcott, "Do They Listen?" 119*



بمركز العمليات. الأحكام والافتراضات المتعلقة باحتمالية وقوع أزمة إقليمية تمتد عبر المنطقة ثبت صحتها ودُعمت بأدلة قائمة في ذلك الوقت، وهو ما ينطبق أيضًا على وصف أنظمة الشرق الأوسط بأنها عفا عليها الزمن. كذلك كانت رواية التقرير عن الطوارئ المحتملة، التي ستؤدي إلى أسوأ السيناريوهات، دقيقة خاصة فيما يتعلق بحالة مصر والعراق وسوريا. بينما لم تحقق افتراضات مركزية عملية السلام. أثبت التقرير دقته البالغة بالنسبة لعواقب أسوأ السيناريوهات على أوروبا: "أصبحت المنطقة ملجأ آمن للإرهابيين الدوليين الذين يستهدفون أوروبا"، وكذلك أزمة اللاجئين. وعلى الرغم من ذلك، فإن صياغة التقييم بعنوان "أسوأ السيناريوهات" ربما قد خفف من أثر التقييم كمنتج استراتيجي لصانعي القرار: فالأسوأ ليس الأكثر احتمالًا أو الأرجح. الاستخبارات الاستراتيجية هي خدمة تُقدَم للعملاء رفيعي المستوى كمساهمة في صنع القرار. من الهام جدًا الاستئثار بانتباه العميل، وهو ما يكون سهلًا عندما يكون العميل نفسه مسؤول عن المنتج. وإلا ستحتاج المنظمة الاستخبارية لبذل جهد إضافي لتسويق المنتج. فالفهم الممتاز لضروريات العميل أمر ذو أهمية فائقة، ولكنه لا يضمن النجاح. ففي بعض الحالات، كتلك الحالة، قد لا يُلاحَظ الإنذار الاستخباري الجيد بسبب عدم ملائمة التوقيت.

قد يجعل الافتقار إلى مبادئ للإنذار المبكر في بعض الدول أو المنظمات من الصعوبة بمكان على صانع القرار أن يقر بالتحذير ثم يتفاعل معه بناء على ذلك. وكانت تلك هي الحال في الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٧. وربما زاد من تعقيد ذلك الموقف حقيقة أن الدول الأعضاء، خاصة الدول الكبرى والمؤسسات الأوروبية، كان لديها فهم متباين للأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل منهم.

أخيرًا، تظهر المقارنة بين استقبال وعدم تقدير SIT-6577/07، وتقديرات الاستخبارات القومية عن يوغوسلافيا التي درسها تريفرتون ومايلز مؤخرًا أن أوجه الشبه أكثر من أوجه الاختلاف. فبينما نظم صنع القرار، وثقافات الاستخبارات، ودور الاستخبارات في صنع القرار شديدة التباين على ضفتي الأطلسي إلا أن المشترك أكثر فيما يتعلق بالطريقة التي يباشر بها المحللون الاستخباراتيون عملهم. وكذلك الأمر بالنسبة للعلاقة بين مقدمي ومستهلكي الاستخبارات. لطالما كانت تجارب الولايات المتحدة مفيدة في دعم تطور التحليل الاستخباري في أوروبا، وكذلك بعض تجارب الاتحاد الأوروبي، بصورة أكثر تواضعًا، قد تكون نافعة أيضًا للممارسين والباحثين في الولايات المتحدة.



ملاحظات عن المشاركين

روبين أركوس حاصل على درجة الدكتوراه، ومحاضر وباحث في علوم التواصل بجامعة Rey Juan Carlos مدريد، إسبانيا، كما كان نائبا لمدير مركز Centre for Intelligence Services and Democratic Systems (والذي أنشئ كاتفاقية تعاون مع مركز الاستخبارات الوطنية الإسبانية URJC)، ومدير تنسيق برنامج Inter-University Master's program in Intelligence Analysis، ومؤسس ومدير مشارك في the International Intelligence Hub ، ومؤسس كرسي Strategic and Competitive Intelligence Professionals (SCIP) في إسبانيا، وسكرتير تحرير دورية The International Journal of Intelligence, Security, and Public Affairs. كما أنه عضو محلي في NATO Task group SAS-114 عن " Assessment and Communication of Uncertainty in Intelligence to Support Decision-Making".

جوزيه ميجويل بلاسيوس حاصل على درجة الدكتوراه، كما كان رئيس قسم التحليل بمركز التحليل الاستخباري التابع للاتحاد الأوروبي (EU INTCEN) في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية ببروكسل، انضم إلى EU Situation Centre (والذي تم إعادة تسميته بـ EU INTCEN in 2012 بعدما عمل لصالح الحكومة الإسبانية منذ 1986 في العديد من المناصب التحليلية، يعمل حاليًا محاضرًا مستقلًا في الشؤون الخارجية الأوروبية والدراسات الاستخبارية وإدارة الصراع، كما يعمل كمتعاون غير عادي بجامعة Zaragoza بإسبانيا، ويحمل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية.

---

i See, for instance, Goodwin, "Why We were Surprised (Again) by the Arab Spring"; Henry, "The EU and the Arab Spring"; and Dandashly, "The EU and the Southern Neighbors in the Wake of the Arab Spring."